

الأمن اللغوي ودوره في الحفاظ على هوية الأمة

الدكتور محمود السيد

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف مفهوم الأمن اللغوي ودواعي توفيره، وأن نسلط الأضواء على قضية اللغة الواحدة والتعدد اللغوي على الصعيدين العالمي والعربي، وأن نبين بعضاً من إجراءات تعزيز الأمن اللغوي على الصعيد العربي وبعضاً من مستلزمات توفيره.

أولاً- مفهوم الأمن اللغوي

الأمن لغةً مصدر من الفعل أَمِنَ بمعنى اطمأن وسكن قلبه ولم يخف. قال الشاعر:

أَمِنْتُ لما أقيمت العدل بينهمُ فممت فيهم قرير العين هانيها

فالأمن هو ضدّ الخوف، ويمثّل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية البشرية في منظورها الشامل، وهو من الحاجات الأساسية لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة، والوقوف ضدّ أي هيمنة أياً كان مصدرها داخلية كانت أو خارجية. والأمن الثقافي العربي هو مطلب هام للحفاظ على الكيان العربي والهوية والاستمرار والحفاظ على المكتسبات الحضارية. وتعدّ اللغة خط الدفاع الأول للأمن القومي العربي، إذ إن الأمن اللغوي هو المقوم الأساسي والرئيس لتحقيق الأمن الثقافي من خلال الحفاظ على التراث الثقافي من جيل إلى جيل، لأن اللغة وعاء الثقافة والحضارة العربية، وهي القادرة على مواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى هدم ثقافة الأمة وذاتيتها، والتصدي لأيّ غزو ثقافي، وهي التي تدعم الهوية وتحقق الأمن الثقافي.

والأمن الثقافي العربي يجعل الفرد مشاركاً وإيجابياً وفعالاً وقادراً على مواجهة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، ومتابعاً التطورات العلمية والتقنية، وقادراً على التكيف مع مجتمعه وحاجاته وطموحاته، وعلى توظيف معرفته على نحو فعال يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الأمان لتقدم أمته.

وهكذا نجد أن الأمن اللغوي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، ولا يقل أهمية عن الأمن الغذائي والأمن المائي، والأمن البيئي... الخ لأنه يحافظ على الهوية، هوية الفرد من جهة، وهوية الأمة التي ينتمي إليها من جهة أخرى، ذلك لأن الهوية في مفهومها الشامل ما هي إلا قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائناً ثقافياً قبل أن يكون كائناً بيولوجياً، وجوهر الهوية الانتماء الذي يفارق الإنسان فيه آدميته الغريزية ويرتفع به إلى آدميته المتسامية، والانتماء مضمون وإبلاغ، فأما المضمون فعقيدة تكفل له الإيمان، وتقويه شر الضياع في الوجود، وأما الإبلاغ فلغة تؤمن له التواصل الإنساني الخلاق، ذلك لأن اللغة هي أحد المكونات الأساسية لهوية المجتمع التي تميزه عن غيره، لا بل هي الهوية، فاللغة والهوية شيء واحد.

ولما كانت اللغة العربية هي وعاء الهوية ولسان المواطنة وحاملة الموروث الثقافي والحضاري وآلة الإنتاج المعرفي والإبداعي كان من أولويات الأمن الحفاظ عليها والنهوض بها والعمل على أن تكون وافية لمطالب العصر وملبية لحاجاته،

وذائدة عن تراث الأمة.

ومادامت اللغة هي هوية المرء والأمة في الوقت نفسه كان الحفاظ على حدودها وأمنها من أولى أولويات الأمة الواعية، ذلك لأن انتفاء الأمن اللغوي لا يقل أهمية عن انتفاء الأمن العسكري والاقتصادي والمائي، انطلاقاً من أن الأمن اللغوي عماد محوري من عمد الأمن القومي، مع الأخذ بالحسبان أن تحقيق الأمن اللغوي لا يتعارض مع مسوّغات الانفتاح على اللغات الأجنبية لتعرّف ثقافات متكلميهها، وأن إتقان اللغات الأجنبية مطلب أساسي وهام تستدعيه طبيعة العصر.

ثانياً- دواعي توفير الأمن اللغوي

طالما كرّرنا في بحوثنا وخطبنا ومقالاتنا أن لغتنا العربية هي أهم مكونات قوميتنا العربية، وأنها الجامع والحافظ لتراثنا العربي ماضياً وحاضراً، وأنها اللسان الموحد والموحد على الصعيد العربي، وأنها ضمنت استمرار الوحدة الثقافية للأمة ووجودها عبر العصور كلها بعد أن واجهت محاولات الاستعمار المتواصلة لتغيب هذه الثقافة واستلابها أهم مقوماتها متمثلاً في لغتها العربية.

وطالما تغنيننا بلغتنا العربية وأشرنا إلى عراققتها وعمقها الحضاري وإسهامها الفعّال في مسيرة الحضارة البشرية.

وطالما افتخرنا بماضينا المجيد وتراثنا العربي العتيق، وتكرر هذا الافتخار حتى أصبح اجتراراً لا إبداع فيه ولا ابتكار، ولا انعكاس له على واقعنا وشؤون حياتنا المعاصرة، فنأينا عن الإبداع وهوينا الاتباع، ورحم الله شاعرنا الرصافي القائل:

تقدّم أيها العربي شوطاً	فإن أمامك العيش الرغيدا
وأسس من بنائك كل مجد	طريف واطرك المجد التليدا
فشرّ العالمين ذوو خمول	إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا
وخير الناس ذو حسب قديم	أقام لنفسه حسبا جديدا

إنّ هذه اللغة التي بها نعزّز، وبمآثرها نفتخر، تواجه تحديات كثيرة إن على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، وتزداد هذه التحديات تفاقماً في ظلّ عولمة كونية يدور فيها الصراع بين الثقافات، وتسعى الدول القوية والمهيمنة على الصعيد العالمي إلى فرض لغتها انطلاقاً من إيمانها بأن اللغة هي السلاح الفعّال في الاختراق النفسي، وعليها مدار كل تسلسل فكري. ومن هنا كانت تقاتل على مراكز النفوذ اللغوي بلا هوادة، وتنفق المبالغ الطائلة للعمل على سيرورة لغتها وانتشارها على الصعيد العالمي، وباتت الصراعات على هذا الصعيد في أيامنا المعاصرة تدور حول الهوية الحضارية للمجتمعات وما يميزها عن غيرها، وما الهوية إلا الحقيقة المشتتة على الصفات الجوهرية التي تميز ذاتية هذا المجتمع عن غيره، وهي القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات والقسمات العامة التي تميّز طابع الشخصية

القومية عن غيرها من الشخصيات القومية الأخرى. (1)
وتجدر الإشارة إلى أن الصراع على الأرض والصراع على الثروة وعلى
الماء ما هي إلا مطايا للصراع على السيادة والمجد، وكلها صراعات بادية للعيان،
إلا أن الصراع الأدق والأعمق والأبقى وربما الأعنف إنما هو صراع الهويات.
ولقد ظهرت في ظلال العولمة الكونية تهمة «مفادها أن ثمة تزاملاً بين الإسلام
والإرهاب، وأن الإسلام هو الإرهاب، وأن الإسلام هو العرب، والعرب هم الإسلام،
ومن ثم فإن اللغة التي جاء بها الإسلام وبها نزل نصه المقدس تحمل في كيانها بذور
العنف ومنابت البغضاء، فهي بذاتها عدوانية تدعو إلى الكراهية، وتحرض على
الإقصاء والبغضاء». (2)

وما محاولات وصم اللغة العربية بهذه السمة إلا استمرار للمحاولات التي
عرفتها أمتنا في القرن العشرين على أيدي بعض المستشرقين ومن دار في فلكهم،
تلك المحاولات التي رمت إلى الدعوة إلى الكتابة بالأحرف اللاتينية وباللهجات
العامية بغية تفتيت اللغة القومية، ومن ثم تفتيت الذات والهوية، وتفتيت السيادة
والأرض أيضاً.

وظالما انطلقت الصيحات من هنا وهناك تشير إلى أن لغتنا العربية تواجه
تحديات كثيرة على الصعيد العربي كله، ففي دول الخليج العربي أشار الشيخ نهيان
بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إبعاد اللغة
العربية عن واقعها في المدارس والجامعات والعمل ووسائل الإعلام، وتنشئة الأجيال
الجديدة على لغات أجنبية، وعدم استخدامها بشكل كاف في مجالات العلوم الحديثة
والترجمة والنشر، والفوضى في أسماء المحلات والملابس ووسائل الاتصال
المجتمعي، والحاجة الملحة إلى إعداد المعلمين القادرين على التعامل مع اللغة
العربية ووسائل تدريسها. (3)

وجاء في التقرير الرابع الصادر عن مؤسسة الفكر العربي عام 2011 حول
«أزمة اللغة العربية في الحاضر العربي» وتحت عنوان «اغتراب اللغة أم اغتراب
الشباب؟» أن اللغة العربية تعاني من الاغتراب في ديارها، وهو اغتراب تتفاقم حدته
لدى الشباب، فالحاصل اليوم أن شبابنا العربي يكاد ينطق بلغة لا يكتبها، ويكتب لغة
لا ينطقها، وأصبحت الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية ظاهرتين مقلقتين في
الحاضر العربي، فهل نحن إزاء اغتراب اللغة ذاتها أم أن شبابنا هو الذي يعاني
الاغتراب؟.

وورد في الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة في تسع دول عربية أن 53% من
الشباب العربي الذي جرى استطلاع رأيه يستخدم اللغة الإنجليزية في التواصل عبر
الشابكة (الإنترنت)، وفي الهواتف المحمولة، وأن الكتابة أضحى بالحروف اللاتينية

(1) مصطفى محمد طه- الهوية بين الشكل والمضمون- مجلة التسامح- وزارة الشؤون الدينية
والأوقاف- العدد الرابع- عمان سنة 2004 ص 188.

(2) الدكتور عبد السلام المسدي- الهوية العربية والأمن اللغوي- المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات- دراسة وتوثيق- بيروت 2014 ص 12.

(3) ممدوح عبد الحميد- المجلس الوطني يطالب بقانون لحماية اللغة العربية- أبو ظبي 2014.

والكلمات بالعامية والهجين اللغوي والعريبيزي والفرانكو آراب. (4) وثمة من يرى أن اللغات الأجنبية لم تعد هي العدو الأول للغة العربية، وإنما العدو الذي في مستطاعه أن يجهز على العربية فيذهب بريحتها هو اللهجات العامية حين يكتسح المجال الحيوي للفصيحة، ولاسيما حين تغزو قلاع المؤسسات التعليمية، وقد أشار الدكتور طه حسين إلى خطر العامية في العملية التربوية قائلاً: «وكان من المربين من لا يعربون إلا حين يقرؤون في الكتب، فإذا تكلموا غرقوا وأغرقوا طلابهم في اللغة العامية إلى أذقانهم أو إلى آذانهم». (5)

ولقد طغت العاميات على أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، إذ بدأ نصيب الفصحى ينخفض، ولقي التوجيه إلى تعزيز التلهيج دعماً وتعزيزاً من أعداء الأمة نظراً لأن الفصيحة عامل توحيد في أن اللهجات العامية عامل تفريق بين أبناء الأمة، وتعزيزها بديلاً عن اللغة القومية الموحدة والموحدة ما هو إلا انتحار جماعي على عتبات قلعة التاريخ على حدّ تعبير الدكتور المسدي. (6)

وإذا كان ثمة أعداء يكيدون للعرب ولغتهم وهويتهم، فإن الخطر الأكبر يكمن في أعداء الداخل من مثل أولئك الذين يطالبون باعتماد اللهجات الدارجة في تعليم العربية في المدارس، أو ينادون باستعمال اللغات الأجنبية عوضاً عن العربية في مراحل التدريس الأساسي والجامعي، فهم يشنون حرباً صامتة أحياناً وعلنية أحياناً أخرى عند تطوير اللغة العربية وضدّ استعمالها والتواصل بواسطتها في مختلف المواقف العلمية والمعرفية والأكاديمية. (7)

وظالما سمعنا دعوات علنية إلى تدريس العلوم والطب والهندسة باللغة الكونية لا بالعربية، وشاهدنا تهميش العربية واستبعادها من مؤسسات التعليم العالي لتحل محلها اللغة الإنجليزية في دول الخليج العربي، واللغة الفرنسية في دول المغرب العربي.

تجاه ذلك كله لم يعد ممكناً تجاهل هذا الوضع الذي تجلّى في مظاهر شتى، ولم تعد هذه المظاهر مقلقة فقط للخبراء والتربويين وعلماء اللغة، وإنما تفشت وتفاقت بحيث يمكن رصدها في جميع مناحي الحياة اليومية، وتعددت في السنوات الأخيرة مبادرات فأقيمت مؤتمرات وعقدت ندوات، وأطلقت الصيحات لإيقاف تدهور لغة الضاد، وباتت اللغة العربية اليوم قضية أمن لغوي.

ومن الملاحظ في واقعنا التنموي أن ثمة اهتماماً بالأمن الغذائي والأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن المائي، ولم يكن الأمن اللغوي على ذلك المستوى من الاهتمام، مع أن الاهتمام به يحافظ على هوية الأمة ويحميها من الانسلاخ والذوبان في الآخر.

-
- (4) مؤسسة الفكر العربي- أزمة اللغة العربية في الحاضر العربي- بيروت 2011.
(5) الدكتور طه حسين- نقد وإصلاح- دار العلم للملايين- بيروت 1936 ص 161 نقلاً عن الدكتور عبد السلام المسدي في مرجعه السابق- الهوية العربية والأمن اللغوي ص 262.
(6) الدكتور عبد السلام المسدي- الهوية العربية والأمن اللغوي- مرجع سابق ص 369.
(7) الدكتور بسام بركة- نحو أمن لغوي عربي حفاظاً على الهوية- جريدة الحياة- العدد الأربعاء 30 أيلول (سبتمبر) 2015.

ومن هنا كنا في أمس الحاجة إلى عمل عربي مشترك يقدم تصوراً شاملاً لقضايا اللغة العربية، ويرسم خطة لمعالجة أزمات هذه اللغة، على أن يتجاوز ذلك كله إلى استشراف مستقبل هذه اللغة لتحتمل مكانة متميزة بين اللغات علماً بأنها هي من اللغات الست المعتمدة في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وهذه ميزة لم تحظ بها دول كبرى في عالمنا المعاصر مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان.

ولقد كان من المتوقع أن تكون الدول العربية التي حصلت على استقلالها بعد احتلال المستعمرين لها إن في دول المشرق العربي أو في المغرب حريصة على سيادة لغتها الأم (العربية الفصحى) في مجالات الفكر والثقافة والمعارف كافة، وفي جميع ميادين التيسير والتوجيه والإبداع والفنون، إلا أن فتور الوعي اللغوي وهشاشة الانتماء إلى الأمة والاعتزاز بتراثها ومكانتها ومسيرتها في الحضارة البشرية. ذلك كله حال دون أن نتبوا لغتنا المكانة الجديرة بها.

ومن الملاحظ أن من بيدهم القرار على أعلى المستويات لا يولون المادة اللغوية الأهمية الجديرة بها، مع أن بقاءهم وبقاء رعاياهم متوقفان على بقاء هويتهم، وأن بقاء هويتهم مرهون ببقاء لغتهم القومية الجامعة والموحدة على الصعيدين الوطني والقومي، ولا جامع لشؤون المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية والإعلامية. الخ إلا بلغة قومية عميقة الجذور في التاريخ البشري، ومواكبة لروح العصر ومتطلباته.

وليت أصحاب القرار يدركون ذلك ويتسابقون إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالنهوض بلغتهم والتمكين لها، وليتهم يقررون سياسة لغوية واضحة لدعم لغتهم على الصعيدين الرسمي والشعبي، والتركيز على قطاعات التعليم والإعلام والاقتصاد والتقانة. الخ.

وواقع لا أمن لغوياً في أمتنا إلا عندما يدرك أبناء الأمة كافة رؤساء ومرؤوسين عن وعي أن لغتهم هي هويتهم، وأن ثمة ارتباطاً عضوياً وتماهياً بين السياسة واللغة والهوية، ذلك لأن السياسة جسر عماده الثقافة، والثقافة نهر تسقي جداوله منابع السياسة، والهوية قلعة حصنها الثقافة وسياجها اللغة.

ولقد أدرك عدوهم هذا التماهي فإذا هو يبعث الحياة في لغته العبرية الميتة منذ ألفي عام، ويعيدها إلى الحياة في مختلف مجالاتها وميادينها، فتكون اللغة المستعملة في العملية التعليمية التعلمية بدءاً من رياض الأطفال وانتهاء بالدراسات العليا ومراكز البحث العلمي في الوقت الذي يدعو فيه نفر من أبناء الأمة إلى استبعاد لغتهم العربية واستعمال اللغة الأجنبية مكانها في المؤسسات التعليمية الجامعية على الأرض العربية.

ثالثاً- اللغة الواحدة والتعدد اللغوي

تناولنا في الفقرات السابقة قضية الأمن اللغوي المتعلق باللغة العربية الفصحى، إلا أن في أمتنا العربية لغات تتكلمها فئات تعيش على الأرض العربية وليست عربية فصيحة، فما التصرف تجاه ذلك؟ وهل يعد التنوع اللغوي في الأمة من عوامل التنوع الحضاري؟ وإلى أي حد يؤثر هذا التنوع في تماسك المجتمع؟ وهل التنوع اللغوي يهدد الهوية؟

لقد دعت المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إلى التنوع اللغوي وإلى الحفاظ على لغات الشعوب على أنها تعبير عن الذاتية الثقافية لهذه المجتمعات، وذكرت في الدراسات التي قامت بها حول اللغات العالمية أن عدد اللغات المكتوبة يصل إلى 500 لغة، وأن عدد اللغات التي لها تراث أدبي يبلغ 200 منّي لغة، ومن بينها سبع عشرة لغة ينطق بكل واحدة منها أكثر من 50 خمسين مليون نسمة، والعربية واحدة منها، غير أن العدد الأوفر يوجد في أفريقيا حيث يقدر عدد اللهجات بما لا يقل عن 2000 ألفي لهجة. وفي البلد الواحد عدد ضخم من اللغات المختلفة، ففي غانا 58 لغة. (8)

ودعت اليونسكو إلى الحوار بين الثقافات، وأصدرت ميثاق التنوع الثقافي. ومن أهم مبادئه إقرار حق الدولة في انتهاج السياسات الثقافية التي تحددها لنفسها، وإقرار مبدأ حماية المنتج الثقافي الخاص بكل شعب، وإقرار حق كل شعب في التمسك بلغته القومية بوصفها الرمز الأكبر لهويته الثقافية، فكانت ثمة وثيقة الحقوق اللغوية التي أضيفت إلى ميثاق التنوع الثقافي، وقد جاء في ديباجة وثيقة الحقوق اللغوية «أن اللغة ليست أداة للاتصال واكتساب المعرفة فقط، بل هي أيضاً مظهر أساسي للهوية الثقافية ووسيلة تعزيزها إن للفرد أو للجماعة». وقد تمت المصادقة على هذه المعاهدة في 20 تشرين الأول (أكتوبر) عام 2005. وتتجلى سياسات التخطيط اللغوي على الصعيد العالمي في المسارات الثلاثة الآتية:

- 1- محاولة إزالة كل اللغات باستثناء لغة واحدة تعد اللغة القومية الرسمية.
- 2- الاعتراف بالتعددية اللغوية، والمحافظة على اللغات الأساسية في إطار الدولة، وتبني لغة واحدة أو أكثر على أنها لغة رسمية تخدم التواصل بين المقاطعات في داخل الدولة، وهذا المنحى يعترف بالتعددية الثقافية على أنه طابع تتسم به الدولة.
- 3- الاعتراف بلغتين رسميتين تتوافقان مع التركيبة اللغوية، وهذا الاتجاه يحاول تحقيق المساواة بين المجموعتين اللغويتين اللتين تستعملان في الدولة. وثمة فائدة في أن نطلع على التعدد اللغوي في بعض الدول لنتبين واقعه وكيفية معالجته فيها، ومن ثمّ نقف على هذا الواقع في أمتنا العربية.

1- التنوع اللغوي في كندا: نصت القوانين في كندا على الثنائية اللغوية، إذ إن 80% من سكان منطقة كيبيك من أصل فرنسي، ويعيش ثلث سكان كندا في أونتاريو من أصل بريطاني وإيرلندي. وتجري المعاملات الرسمية باللغتين، وقد أصدرت الحكومة الفيدرالية في تموز عام 1969 قانون اللغات الرسمية الذي أعطى كل منطقة يتكلم سكانها اللغتين نظام مقاطعة ثنائية شرط ألا يتعدى عدد السكان الذين يتكلمون إحدى اللغتين الرسمية 10% من عدد السكان. وثمة تنافس بين الإنجليز والفرنسيين، وللتعداد عامل الحسم، إذ إن الإحصاءات تقيد بتفوق اللغة الإنجليزية على اللغة الفرنسية. ومما ساعد على هذا التفوق اللغوي الانفجار التقني (التكنولوجي) والمعرفي باللغة الإنجليزية، إذ أصبحت لغة العلم والتقانة، إضافة إلى

(8) مصطفى المصمودي- النظام الإعلامي الجديد- عالم المعرفة- الكويت دت ص 184.

العولمة الثقافية التي تقودها أمريكا بلغتها الإنجليزية. إلا أن السياسة التي اتبعتها الحكومة الكندية سمحت بتهدئة الإنجليز والفرنسيين معاً بفضل اعتماد سياسة الثنائية اللغوية.⁽⁹⁾

2- التنوع اللغوي في إسبانيا: تتكون الخريطة اللغوية في إسبانيا من:

- 1- اللغة الإسبانية: وهي اللغة الرسمية في إسبانيا، ولغة أكثر من 300 مليون نسمة في دول أمريكا الجنوبية ما عدا البرازيل ولغتها الرسمية البرتغالية.
- 2- اللغة الكتالونية: ويتحدثها سبعة ملايين نسمة في إسبانيا في مقاطعة «كاتالونيا».
- 3- اللغة الجالقية: ويتحدثها خمسة ملايين نسمة في عدة مناطق منها «أوستوريا» و«ليون».
- 4- اللغة الباسكية: وهي لغة رسمية في بلاد الباسك، ويمثل سكانها 2% من مجموع سكان إسبانيا.

ولقد ازدهرت قضية التعدد اللغوي في عهد الجمهورية الثالثة 1931-1936، وكان ثمة تعايش لغوي، إذ استخدمت هذه اللغات في الإدارة والتعليم والثقافة، وذلك في المناطق التي تنتشر فيها إلى جانب اللغة الإسبانية. إلا أنه في أثناء الحرب الأهلية في إسبانيا (1936-1939) كانت سياسة فرانكو تسعى إلى توحيد إسبانيا باعتمادها لغة واحدة، والحوول دون أي مظهر من مظاهر التنوع اللغوي، وبعد انتهاء الحرب نص الدستور الذي وضع عام 1978 على التنوع اللغوي، مع الأخذ بالحسبان أن اللغة الإسبانية هي اللغة الرسمية في إسبانيا، ويجب على كل إسباني معرفتها واستخدامها إلى جانب لغات رسمية أخرى في حدود مناطق الحكم الذاتي حفاظاً على التنوع اللغوي في إسبانيا الذي يعد ثراءً ثقافياً.⁽¹⁰⁾

وهكذا اتجه التخطيط اللغوي في إسبانيا إلى تأكيد الطابع الرسمي للغة الإسبانية في جميع المجالات لأنها اللغة الجامعة التي تحافظ على انسجام المجتمع ووحدته من جهة، ومن جهة أخرى الاعتراف بوجود لغات أخرى إلى جانب اللغة الإسبانية على ألا تستخدم إلا في المقاطعات ذات الحكم الذاتي.

ونجح التخطيط اللغوي في المحافظة على الانسجام الاجتماعي، كما نجح في نشر اللغة الإسبانية والثقافة الإسبانية في العالم، إذ إن «المعهد الثقافي سيرفانتس» الذي أنشئ عام 1991 يعمل في 44 دولة في القارات الخمس، ومن الدول التي يعمل فيها: ألمانيا- بلجيكا- أستراليا- أمريكا- الفلبين- فرنسا- إيرلندا- إيطاليا- بولونيا- البرتغال- بريطانيا- روسيا- رومانيا- تونس- سورية- لبنان- مصر- الجزائر- المغرب... الخ، ولا يكتفي المعهد بتعليم اللغة الإسبانية، وإنما يعمل على نشر الثقافة الإسبانية. ومن الأسس التي يقوم عليها التخطيط اللغوي في إسبانيا: 1- تعليم اللغة

(9) الدكتور ميشال زكريا- قضايا ألسنية تطبيقية- دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية-

دار العلم للملايين- بيروت الطبعة الأولى 1993 ص23.

(10) أمنة بوكيل- ملامح التخطيط اللغوي في إسبانيا بين الصراع اللساني وحتمية التعايش- جامعة قسنطينة- الجزائر 2016.

الإسبانية. 2- نشر الثقافة الإسبانية- تعزيز الاقتصاد لمواجهة العولمة اللغوية. (11)

3- التنوع اللغوي في الصين: يتحدث 70 % من السكان اللغة الصينية الشمالية، وهي اللغة التي تعلم في المدارس الصينية. إلا أن الأقليات في الصين تستخدم لغتها الخاصة بها في مدارسها إلى جانب اللغة الصينية الرسمية. ومن اللغات التي تتحدث بها الأقليات الكورية والمغولية والبورغورية.

وقامت الحكومة الصينية بإصلاحات لغوية تمثلت في: (12)

1- تبسيط الرموز الصينية وذلك باختصار عدد الخطوط في الرموز المعقدة.

2- نشر اللغة القومية المشتركة القائمة على لهجة بكين في جميع أنحاء الصين الشعبية.

3- وضع نظام يهدف إلى تقييد الحروف الصينية.

4- تعزيز اللغة المشتركة في الصين.

5- وضع أجديات خطية للغات الأقليات التي تتكلم لغة غير اللغة الصينية.

4- التنوع اللغوي في الهند: تنتشر في الهند لغات عدة، وحاولت الحكومة الهندية اعتماد سياسة ترضي جميع الأطراف في المجتمع. ومنعاً لسيطرة فئة تتكلم لغة معينة على حساب سائر اللغات الأخرى أقرت الحكومة جملة من التدابير منها اختيار اللغة الإنجليزية لغة المعاملات الإدارية والتعليم العالي والأعمال التجارية، واستعمال اللغة الهندية في القوات المسلحة، وفي مجمل الأسواق التجارية في جميع أنحاء البلاد، وفي مناطق واسعة من الشمال.

وهكذا أقرّ الدستور الهندي اللغة الهندية إلى جانب الحفاظ على اللغة الإنجليزية، ونص القانون على استعمال اللغتين، وثمة مواد قانونية تفصح في المجال للغات أخرى، إذ يسمح للسلطة التشريعية في كل ولاية اعتماد لغة واحدة. وفي الهند حالياً يوجد إلى جانب اللغات الرسمية أكثر من ألف لغة ولهجة محلية تنتوع من إقليم إلى آخر، ومن قرية إلى أخرى. ويقدم الاتحاد الفدرالي الهندي توازناً بين مركزية تمثلها الحكومة الوطنية ولا مركزية في المناطق، ويقر الدستور الهندي اللغة الهندية لغة رسمية إلى جانب اللغة الإنجليزية أيضاً، وثمة مواد قانونية تعطي مجالاً للغات أخرى. (13)

وهكذا يتبين لنا أنه حتى في الدول التي يسود فيها تنوع لغوي فإن هناك لغة جامعة يتحدثها أغلب أبناء البلاد هي التي تحتل الحيز الأكبر في الدولة، وإن كان ثمة لغة رسمية أخرى إلى جانبها أو يسمح للأقليات في البلاد ممارسة لغتهم الأم إلى جانب اللغة المركزية على النحو الذي ألفيناه في الصين أو الهند أو كندا أو إسبانيا.

وإذ ألقينا نظرة على الواقع اللغوي في أمتنا العربية فإننا نلاحظ أن هناك لغة أم، وهناك اللغة الأم، وأن الفرق بين اللغة الأم ولغة الأم شاسع، فلغة الأم قد تكون إحدى اللغات التي تتكلمها بعض الفئات التي تعيش على الأرض العربية، ومن هذه اللغات الكردية والأمازيغية، وقد تكون إحدى اللهجات العامية. أما اللغة الأم فهي اللغة العربية

(11) الدكتور ميشال زكريا- قضايا ألسنية تطبيقية- مرجع سابق ص 20.

(12) المرجع السابق ص 31.

(13) المرجع السابق ص 19.

الفصيحة وهي اللغة الجامعة والموحّدة والموحّدة على الصعيد العربي، وهي لغة القرآن الكريم ولغة التراث.

واستناداً إلى وثيقة الحقوق اللغوية وميثاق التنوع الثقافي في المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) من جهة، وإلى ميزات اللغة العربية الفصيحة على أنها اللغة الأم من جهة ثانية، فإن اللغة المعول عليها على نطاق الساحة العربية هي اللغة العربية الفصيحة على أن يمارس أصحاب اللغات الأخرى حقوقهم اللغوية في تعليم لغتهم لأبنائهم والحفاظ على تراثهم، وذلك إلى جانب استعمال اللغة الجامعة الموحّدة والموحّدة. وفي الجزائر والمغرب العربي ثمة اعتراف باللغة الأمازيغية على أنها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية أيضاً، وإن كان بعض أبناء هذه اللغة الأمازيغية يقرّون بأن العربية الفصيحة تتسم بمزايا وسمات لا تحظى بها الأمازيغية، وأن لها السيادة إذ يقول الأستاذ الدكتور صالح بلعيد في هذا الصدد: في الجزائر أربع لغات، منها الوطنية ومنها الأجنبية، وهذه اللغات هي: اللغة العربية، اللغة الأمازيغية، اللغة الفرنسية، اللغة الإنجليزية.

العربية: هي اللغة الدينية والوطنية والرسمية في البلاد، وهي لغة كتابية منبثقة عنها لهجات محلية وشفاهية.

الأمازيغية: لغة وطنية، محيطها المؤسسات التعليمية والإعلامية، ولكن بشكل محدود وليس موسعاً على الصعيد الوطني، وهي لغة كتابية منبثقة عنها لهجات محلية شفاهية.

لغة فرنسية: لغة أجنبية موروثه عن العهد الاستعماري، محيطها المؤسسات التعليمية وبعض العائلات الفرانكفونية.

لغة إنجليزية: لغة أجنبية فرضتها العولمة، محيطها المؤسسات التعليمية. ومن البدهي أن اللغة التي يكون حظها في الحياة الاجتماعية ووظيفتها أكبر يكون لها الحظ في اعتلاء منصب اللغة الجامعة. وحتى نتبين أي اللغات وظيفتها أكبر في المجتمع الجزائري نلقي نظرة على الجدول رقم (1) الآتي: (14)

الجدول رقم (1) الوظائف التي تؤديها اللغات في الجزائر

اللغات في الجزائر	الرسمية	الوطنية	لغة زمرة	مشتركة	عالمية	مدرسية	دينية	المجموع
العربية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7/7
الأمازيغية	✓	✓	✓	-	-	✓	-	7/4
الفرنسية	-	-	✓	-	✓	✓	-	7/3
الإنجليزية	-	-	-	-	✓	✓	-	7/2

ويتضح أن الوظائف التي تشغلها العربية في المجتمع الجزائري هي التي تخولها لأن تكون اللغة الجامعة واللغة الأم الموحّدة والموحّدة، مع التقدير واحترام

(14) الدكتور صالح بلعيد- في المسألة الأمازيغية- دار هومة- الجزائر 1999 ص175.

اللغات الأخرى واحترام حق أصحابها والمتحدثين بها في ممارستها وتعليمها لأبنائهم على ألا تكون بديلاً عن العربية، وإنما تبقى للعربية سيادتها ومكانتها على أنها اللغة الأم الجامعة.

ولقد دعا أعداء العربية من المتفرنسين والفرنسيين إلى تشجيع المتحدثين باللغة الأمازيغية إلى كتابتها بالحروف اللاتينية لا بالحروف العربية، إلا أن المنصفين والموضوعيين من أبناء الأمازيغية عارضوا هذا التوجه، وأصروا على الكتابة بالحروف العربية، وردّوا ذلك إلى الأسباب الآتية: (15)

- 1- صلاحية الحرف العربي، مع وجود إمكانات تحويله في بعض الأصوات.
- 2- انتماء الأمازيغية إلى وعاء الحضارة الإسلامية، ووجود رصيد معرفي أمازيغي دُون الحرف العربي خلال عهود الدولة الإسلامية في القرون الوسطى.
- 3- ارتباط الأمازيغية بالإسلام، بحكم انتماء الناطقين بها إلى هذا الدين.
- 4- اقتراض الأمازيغية نسبة كبيرة من رصيدها من العربية وخاصة في مجال المفاهيم المجردة.
- 5- كسر الحواجز النفسية بين المتعلمين واللغة الأمازيغية في حال استعمال الحرف العربي.

6- تجاوز استعمال الحرف العربي لحدود الدول العربية، إذ صار مستعملاً في عدد من الدول الآسيوية الإسلامية منذ القرون الوسطى لكتابة لغاتها.

ولم يكف أعداء الأمة عن محاولاتهم المستمرة حديثاً لإبعاد اللغة العربية الفصيحة، وتشجيع متكلمي اللغات الأخرى على الأرض العربية، وتقديم الدعم لهم تحت شعار حقوق الإنسان، وقد عقد في مدينة (جربة) التونسية المؤتمر السادس لما يسمى «الكونغرس العالمي الأمازيغي- جبهة مكناس» في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) عام 2011، وذلك بالتعاون مع الجمعية التونسية للثقافة الأمازيغية التي نشأت بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية آنئذ، وحضره ممثلون للأمازيغ من جزر الكناري والنيجر ومالي وليبيا وتونس والمغرب والجزائر ومصر والمهجر الأوربي، وانهقد المؤتمر تحت شعار «الشعب الأمازيغي في الطريق إلى الحرية»، وقد حضر منظموه على المشاركين فيه استخدام اللغة العربية بذريعة أنها لغة احتلال واستعباد، وترمز على حدّ زعمهم إلى أربعة عشر قرناً قضاها الأمازيغ تحت تسلط العرق العربي، في حين سمحوا باستخدام اللهجات المحلية لممثلي الدول المشاركة إلى جانب اللغتين الفرنسية والإنجليزية والأمازيغية طبعاً. (16)

ومن محاولات الأعداء في استبعاد العربية ما حصل في جنوب السودان بعد انفصاله، إذ اعتمدت حكومة الجنوب اللغة الإنجليزية لغة رسمية لها، وكانت بحاجة إلى مدرسين لهذه اللغة، فما كان من أمريكا وإسرائيل إلا أن مدّتا حكومة جنوب

(15) المرجع السابق.

(16) الدكتور محمود أحمد السيّد- في رحاب لغتنا العربية- الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق

2017 ص 30.

السودان بآلاف المدرسين سداً لحاجاتها، في الوقت الذي كان فيه أصحاب العربية غافلين عن سيرورة لغتهم وانتشارها والتمكين لها على أرضها، فحلت الإنجليزية مكانها. (17)

وهكذا نجد أن ثمة محاولات واختراقات للنيل من اللغة العربية وتهديد أمنها وسيادتها والعمل على استبعادها وتهميشها، بيد أن جهوداً مقدرة ومعتبرة بذلت للحفاظ عليها وحمايتها، وسنتعرف فيما يلي بعضاً من هذه الجهود إن على المستوى الرسمي الحكومي أو الأهلي.

رابعاً- من إجراءات توفير الأمن اللغوي العربي

ثمة إجراءات اتخذتها بعض الحكومات العربية لتوفير الأمن اللغوي، وإجراءات أخرى اتخذتها جمعيات أهلية. وفيما يلي إطلالة على جانب من هذه الإجراءات على الصعيدين الحكومي الرسمي والأهلي.

1- إجراءات حكومية

عملت بعض الحكومات العربية على وضع قوانين لحماية اللغة العربية، وكان أول قانون صدر لحمايتها في سورية بعد حصولها على استقلالها، وقانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية في العراق، وقانون حماية اللغة العربية في الأردن، ومشروع تطوير اللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تقدمت به سورية إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق عام 2008، وقانون حماية اللغة العربية في قطر، وقانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر...

1- قانون حماية اللغة العربية في سورية:

صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم 139 والتاريخ 1952/11/6 والمتضمن حماية اللغة العربية، وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأعمية على المحال العامة والخاصة، والعمل على وضع التسميات العربية على المحال التجارية والخدمية والسياحية، كما صدر بتاريخ 1970/5/7 بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء رقمه 95/ب/1709، ويتضمن الحد من طغيان الأسماء الأجنبية على المحال العامة والخاصة. وبعد عشر سنوات صدر أيضاً تعميم من رئاسة مجلس الوزراء موجه إلى الجهات المعنية رقمه 2721/1 وتاريخه 1980/5/28 يتضمن الموافقة على توصية اللجنة الثقافية المتخذة في جلستها المنعقدة بتاريخ 1980/3/4 بخصوص تعريب أسماء المحلات القائمة في البلاد.

ونصت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة ذي الرقم 397 لعام 1980 على أن تختار المكاتب والمنشآت السياحية على اختلاف درجاتها وفئاتها في التصنيف أو التأهيل أسماء عربية فقط، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية، واستثنى القرار المنشآت السياحية الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين والخاضعة لأنظمة الوزارة والمرتبطة بها بموجب العقود المبرمة معها. وعلى الرغم من هذه العناية التي أولتها سورية للغتها الأم العربية الفصيحة

(17) المرجع السابق ص31.

تفاقت ظاهرة إطلاق التسميات الأجنبية والعامة على المحال التجارية والمصانع والمعامل والمطاعم والفنادق والمقاهي والنوادي والشركات وما يماثلها، وعلى المنتجات الوطنية والإعلانات في الشوارع والمحال العامة وفي وسائل الإعلام، وهذا السلوك يؤدي إلى انقاص من قيمة لغتنا، واستهتار بانتمائنا، وخطر على ذاتيتنا الثقافية وهويتنا القومية، وهذا ما دعا رئيس الجمهورية إلى التنبيه على هذا الخطر في خطاب القسم، وإلى إصداره القرار الجمهوري ذا الرقم 4 لعام 2007 بتشكيل لجنة التمكين للغة العربية، وجعل من مهامها وضع خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، كما بادرت سورية إلى تقديم مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق في 2008/3/30، واعتمد المؤتمر هذا المشروع مقدماً الشكر للجمهورية العربية السورية على مبادرتها لإطلاقه.

ولقد تبين للجنة التمكين ولمجمع اللغة العربية أن ثمة حاجة ميدانية ماسة وملحة لوضع قانون لحماية اللغة العربية بعد أن مضى على إصدار القانون الذي وضع لحمايتها بعد الاستقلال ما يزيد على خمسة وخمسين عاماً طرأت خلالها مستجدات ومتغيرات على الصعيدين العربي والعالمي.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون جديد يشتمل على عشرين مادة، وجاء فيه أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة بما في ذلك المراسلات والمذكرات والأعمال الإدارية في جميع الجهات العامة ومؤسسات القطاع العام والخاص والمشارك والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وفي الاجتماعات والمفاوضات والمؤتمرات والندوات، ويجوز استعمال اللغة الأجنبية في بعض الحالات على أن تشفع بترجمة إلى اللغة العربية، كما أن التدريس والتعليم في المراحل التعليمية كافة يكون بالعربية ما عدا مقررات اللغات الأجنبية.

وأشار القانون إلى أنه لا يجوز الترخيص لأي مؤسسة تعليمية وطنية التعليم أو التدريس باللغة الأجنبية، وتلتزم المدارس الأجنبية بتدريس مقرر اللغة العربية في كل سنة من سنوات الدراسة فيها وتدرّس تاريخ سورية والوطن العربي وجغرافيتهما فيها، وتدعم الدولة مدارس الجاليات العربية السورية التي تعنى بتعليم أبنائها اللغة العربية في المهجر، ويلتزم الإعلام العام والخاص المقروء والمسموع والمرئي باللغة العربية السليمة، وتراعى اللغة العربية الميسرة في البرامج الخدمية والمنوعات، وتترجم البرامج الأجنبية إلى اللغة العربية، ويستثنى من ذلك برامج الإعلام الموجهة إلى الخارج باللغات الأجنبية من إذاعة وتلفزة وصحافة، ولا يجوز استعمال اللهجات العامية في الإعلانات واللافتات والدعايات، ونحوها من أشكال الترويج. ولا يجوز تسمية المحال والشركات والمؤسسات الوطنية بغير اللغة العربية، وتعد التسميات المستمدة من اللغات القديمة كالآرامية والسريانية والآشورية الخ بحكم التسميات العربية. كما يحق للمواطنين تسمية محالهم بأسمائهم الشخصية. أما المؤسسات والشركات العالمية فيكتب اسمها بالعربية أولاً إلى جانب اسمها الأجنبي وبمساحة أكبر من مساحة اللغة الأجنبية.

وتضمّن القانون أيضاً إثبات العلامات التجارية الوطنية بأسماء عربية، ويستثنى من ذلك المواد المعروفة بأسماء تجارية عالمية المرخص بيعها في سورية. أما ما هو معدّ للتصدير فتوضع عليها التسمية العربية إلى جانب الاسم الأجنبي. وأشار القانون إلى ضرورة استعمال المصطلحات العلمية العربية وتحرير عقود العمل في الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في سورية باللغتين العربية والأجنبية. وعلى المؤسسات والشركات والمصارف والمحال الأجنبية إجراء مراسلاتها باللغة العربية وتقديم بياناتها مثل الإيصالات والفواتير والكشوف والتعليمات بالعربية، ولا يجوز الاكتفاء بالأجنبية. وتلتزم الشركات المصدرة بكتابة اسم المنتج ودليل استعماله باللغة العربية إلى جانب اللغة الأجنبية. كما تلتزم الشركات الموردة بكتابة ملصق على المنتج باللغة العربية يتضمن اسمه ومكوناته ونحوها. ويلتزم ممثلو الجمهورية العربية السورية في المنظمات الدولية والإقليمية باستعمال العربية في خطاباتهم ومدخلاتهم في المحافل الدولية، كما تلتزم الجهات العامة بالتدقيق اللغوي لما يصدر عنها من مكاتبات وتعميمات وقرارات وتعليمات وإعلانات.

وأشار القانون إلى فرض عقوبات على مخالفتي القانون بعد إنذارهم، ويحق لكل ذي مصلحة مادية أو معنوية في تطبيق القانون التظلم أمام الجهات المختصة من أي تصرف مخالف لأحكامه أو سوء تطبيقه. ومنح القانون مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره للمؤسسات والشركات والمحال لتسوية أوضاعها وفق مقتضياته.

2- قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية في العراق:

صدر قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية في العراق ذو الرقم 64 لعام 1977، وينص في مادته الأولى على أن تلتزم الوزارات وما يتبعها من الدوائر والمؤسسات والمصالح والشركات والجمعيات والنقابات والمنظمات الشعبية بالمحافظة على سلامة اللغة العربية، واعتمادها في وثائقها ومعاملاتها، وذلك بجعل اللغة العربية وافية بأغراضها القومية والحضارية.

ونصت المادة الثانية على اعتماد العربية لغة للتعليم في المؤسسات التعليمية في المراحل الدراسية كافة، كما نصت المادة الثالثة على التزام مؤسسات النشر والإعلام باللغة العربية والحرص على سلامتها، وأوجبت المادة الرابعة التحرير بالعربية جميع الوثائق والمذكرات والمكاتبات وغيرها من المحررات المقدمة إلى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية، ومنها المصالح والمؤسسات والشركات العامة، وإذا كانت هذه المحررات بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها العربية، وكذلك السجلات والمحاضر والعقود والإيصالات والمكاتبات المتبادلة بين المؤسسات والجمعيات والشركات العامة أو بينها وبين الأفراد، واللاقات على واجهات المحال، ويمكن كتابتها عند الحاجة بلغة أجنبية بشرط أن تكون الكتابة باللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً.

ونص القانون أيضاً على كتابة العلامات والبيانات التجارية بالعربية، ويجوز إضافة الأجنبية إلى جانب العربية فيما يتعلق بالبضائع الواردة من الخارج أو المعدة للتصدير إلى خارج العراق.

وثمة مادة تتعلق بوجوب استعمال المصطلحات العربية، وتجنّب استعمال المصطلحات الأجنبية إلا عند الضرورة. وأشار القانون في المادة الثامنة منه إلى أن على الوزارات أن تنشئ أجهزة لها تعنى بسلامة العربية في وثائقها ومعاملاتها بما يكفل تطبيق هذا القانون. وعدّ المجمع العلمي العراقي المرجعية الوحيدة في وضع المصطلحات العلمية والفنية.

وثمة مادة تنص على العقوبات الانضباطية للمخالفين لأحكام القانون وبالعقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية.

3- لجنة التمكين للغة العربية في سورية: شكلت هذه اللجنة بموجب القرار الجمهوري ذي الرقم 4 لعام 2007، وقد اشتملت الخطة على أربعة أقسام، تناول أولها المسوّغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة. أما القسم الرابع والأخير فبحث في القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة. وانطلقت الخطة في معالجة الموضوع الذي تناولته من أن اللغة مسؤولة المجتمع، ولذلك وزّعت الأدوار المنوطة بكل جهة من جهات المجتمع، وركزت على الأمور الإجرائية التي على كل جهة أن تقوم بتنفيذها على أن تتكامل الأدوار. وإذا كانت اللجنة المشكلة بموجب القرار الجمهوري هي اللجنة العليا للتمكين في سورية، فإن ثمة لجنة تنضوي تحتها في كل من وزارات التربية، الثقافة، التعليم العالي، الإعلام، الأوقاف، وفي كل محافظة من المحافظات السورية لجنة للتمكين أيضاً.

وتتابع اللجنة العليا تنفيذ البنود الواردة في الخطة، وترفع تقاريرها إلى السيدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية الأستاذة الدكتورة نجاح العطار، وتتلقى ملاحظاتها بهذا الخصوص.

4- قانون حماية اللغة العربية في الأردن:

صدر في الأردن قانون لحماية اللغة العربية رقمه 35 وتاريخه 2015/5/17، ويشتمل على ثماني عشرة مادة، صاغها مجمع اللغة العربية في الأردن، وتضمن في المادة الثالثة منه أن على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والخاصة والبلديات والنقابات والجمعيات والنوادي والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشركات أن تلتزم باستخدام اللغة العربية في نشاطها الرسمي، ويشمل ذلك تسمياتها ووثائقها ومعاملاتها وسجلاتها وقبورها والوثائق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات والعطاءات التي تكون طرفاً فيها، والكتب الصادرة عنها ومنشوراتها وقوائمها ولوائح أسعارها والبيانات والمعلومات المتعلقة بالمصنوعات والمنتجات الأردنية بما في ذلك المنتجات التي تصنع في المملكة بترخيص من شركات أجنبية وأنظمة العمل الداخلية لأي شركة أو مؤسسة أو هيئة رسمية أو أهلية أو خاصة أو عقود العمل والتعليمات الصادرة بموجب القوانين والأنظمة وأدلة الإجراءات والعمليات الخاصة بها وأي إعلانات مرئية أو مسموعة أو مقروءة موجهة للجمهور أو أي منشورات دعائية وغير دعائية

وأى حملات إعلامية. ونصت المادة الحادية عشرة من القانون على أن تصاغ جميع تشريعات الدولة باللغة العربية. وفي حال استخدام الجهات لغة أجنبية فعليها أن ترفق بها ترجمة إلى اللغة العربية.

وثمة مادة تتعلق بلغة الإعلانات وترجمة الأفلام والمصنفات الناطقة بغير العربية، ومادة تتعلق بكتابة اللافتات وأوراق النقد والمسكوكات والميداليات والشهادات والمصدقات باللغة العربية، ويجوز أن تضاف إلى الكتابة العربية ما يقابلها بالأجنبية على أن تكون اللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً. واشتمل القانون في مادته السادسة على أن تسمى الشوارع والأحياء والساحات العامة والمؤسسات التجارية والمالية والصناعية والعلمية والاجتماعية والخدمية والترفيه والسياحة باللغة العربية، وكذلك المؤسسات العامة والخاصة والأهلية. وألزم القانون الجهات المشمولة بأحكام القانون باستعمال المصطلحات العلمية والفنية التي يعتمد عليها المجمع، كما ألزم المعلمين في مراحل التعليم كافة باستعمال العربية في عملهم ونشر البحوث بها، ويجوز النشر بلغات أجنبية على أن يقدم الباحث ترجمة للبحث بالعربية. وينطبق ذلك على المتحدثين في المؤتمرات والندوات والاجتماعات المنعقدة في المملكة.

وأجاز القانون للمؤسسات التي تستورد سلعاً وبضائع أجنبية استخدام اللغة الأجنبية على أن تضاف إليها ترجمة عربية. ونصت المادة العاشرة على عدم تعيين أي عضو هيئة تدريس في التعليم العالي أو مذيع أو معدّ أو محرر في أي مؤسسة إعلامية إلا إذا اجتاز بنجاح امتحان الكفاية في اللغة العربية. كما نصت المادة الثالثة عشرة على أن تلتزم مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة والمؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها بالتدريس باللغة العربية في جميع العلوم والمعارف ما عدا ما تقرره وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الخصوص. وألزم القانون في مادته الرابعة عشرة مؤسسات الدولة كافة بالعمل على سيادة اللغة العربية وتعزيز دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، وفي الأنشطة العلمية والثقافية: واللغة العربية هي لغة المحادثات والمفاوضات والمذكرات والمراسلات والاتفاقيات والمعاهدات مع الحكومات الأخرى والمؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية، وهي لغة الخطاب التي تلقى في المجتمعات الدولية والمؤتمرات الرسمية، كما تعتمد العربية في كتابة العقود والمعاهدات والاتفاقيات التي تعقد بين المملكة والدول الأخرى والشركات ذات الجنسية غير الأردنية على أن يرفق بأي منها ترجمة إلى اللغة المعتمدة لدى الطرف الآخر.

وثمة نص على العقوبات في المادة الخامسة عشرة من القانون.

5- مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة:

أسهمت اللجنة العليا للتمكين في الجمهورية العربية السورية بصوغ هذا المشروع، وتقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق عام 2008، واعتمده المؤتمر بعد مناقشته، وكأف المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم بإنفاذه بالتنسيق مع الدول الأعضاء، ومع الجمهورية العربية السورية باعتبارها هي من أطلقت هذا المشروع، ثم وضعت آليات تنفيذه في قمة الدوحة عام 2009.

ويهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم (العربية الفصحى)، والاهتمام باللغة العربية على أنها وعاء للمعرفة، وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية استناداً إلى دور اللغة الأم في هذه المجالات.

وكانت الدوافع وراء اتخاذ قرار مؤتمر القمة:

1- معالجة القضايا المعاصرة للغة العربية للتوجه بالدول العربية نحو مجتمع المعرفة، والاقتصاد القائم عليها، والتعامل مع الفرص والتحديات التي يطرحها هذا التوجه.

2- تدارك تأثير الضعف اللغوي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- معالجة مسائل التنمية البشرية ذات العلاقة باللغة كالتعليم والتعلم مدى الحياة والتواصل.

ولقد توخى واضعو المشروع ومقرروه أن يحقق النتائج الآتية:

1- توطين المعرفة بلغة المجتمع وإتاحتها له.

2- حماية الهوية العربية والثقافة العربية، وترقية اللغة العربية، والحفاظ على مكانتها بين اللغات العالمية الحية.

3- ربط مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي العربي بالقوى العاملة العربية، ونقل المعرفة إليها.

4- تسهيل تدول المعرفة المتخصصة ضمن كل قطاع بلغة العاملين فيه، ومن ثم رفع الإنتاجية والقدرات المعرفية والابتكار.

5- تعزيز قيام الصناعات والخدمات القائمة على المعرفة.

6- الرقي باللغة العربية في الأنشطة الإعلامية والإعلانية والوسائط المتعددة، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما مجالات عمل المشروع فكانت:

1- وضع سياسة لغوية قومية، وسياسات وطنية متناسقة معها، ووضع خطط لتنفيذها من خلال برامج وطنية وقومية.

2- وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات الأولويات في الميادين الآتية:

● تحديث مناهج تعليم اللغة العربية، واستخدام تقانة المعلومات والاتصالات، وزيادة عدد مؤسساتها، واعتماد مبدأ التعلم مدى الحياة في ذلك، والعناية بمدرسها وأساتذتها.

● تعريب العلوم والتقانات وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات، تعليماً وتأليفاً وترجمة، مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً.

- تعزيز استعمال اللغة في الإعلام والإعلان والرقمي بهذا الاستخدام، ووضع سياسات وإجراءات تنفيذية لذلك.
 - 3- وضع برامج لتعزيز البحث والتطوير وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية، وتنسيق البرامج على المستوى القومي، وتنفيذها في الجامعات ومعاهد البحوث العربية، وإنشاء هيئة تنسيقية عليا من وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها.
 - 4- توجيه هذه البحوث إلى القضايا اللغوية ذات البعد التقني وخاصة مسائل المصطلحات والذخيرة اللغوية، والمعاجم، وتعليم اللغة، وتقييم استعمال اللغة العربية في تقنية المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها في اللغة العربية، والترجمة الآلية، ومسألة اعتماد التشكيل في الكتابة، وتعرف الحرف العربي، ومعالجة الكلام العربي تعرفاً وتوليداً، وإدارة المعرفة باللغة العربية... الخ.
 - 5- إصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية وترقية استخدامها، وتطوير استعمالاتها في الإعلام والإعلان بكل أشكاله، وفي المواقع العربية على الشبكة (الإنترنت)، وزيادة المحتوى العربي على هذه الشبكة.
 - 6- وضع برامج للتوعية بأهمية اللغة العربية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، كونها وعاء المعرفة الوحيد للغالبية العظمى من المجتمع العربي.
 - 7- تأكيد استعمال اللغة العربية رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية والنشاطات العلمية والثقافية، كالمؤتمرات والندوات... الخ.
- ولقد التزمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بناء على تكليف من مؤتمر القمة بتنفيذ المشروع بالتنسيق مع الدول الأعضاء كما سبقت الإشارة، ومع التزام الحكومات العربية بهذا الإنفاذ إلا أن المشروع تضمن الطلب إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني إقامة مدن للصناعات اللغوية مثل صناعة المحتوى، وصناعة البرمجيات اللغوية العربية، وصناعة تعرف الحروف، وتعرف الكلام، وصناعات الجيل القادم للحواسيب، والاتصالات القائمة على الدلالة، وتشجيعهما على القيام بالتعلم والبحث والتطوير والابتكار في هذه المجالات.
- والسؤال الذي يمثل أمامنا: هل أنجزت بعض المشروعات التي دعا إلى إنفاذها المشروع؟
- الواقع كان ثمة إنجاز لبعض البنود التي تضمنها المشروع، ومما قامت المنظمة بإنفاذه:
- 1- إصدار ستة مجلدات حول مصفوفة اللغة العربية، والدليل الإرشادي لمعلمي اللغة العربية، وتتضمن المجلدات نصوصاً تحت عنوان «العربية لغتي» للصفوف الأول والثاني والثالث لمرحلة التعليم الأساسي.
 - 2- إنجاز مصفوفة للغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي من الأول وحتى الصف التاسع.
 - 3- إنجاز دراسة علمية حول أسباب تدني مستوى تعليم اللغة العربية ومسبباتها.
 - 4- إنجاز دراسة حول استخدام التقانات الحديثة في تطوير اللغة العربية، ووضع

الإطار العام لبرامج البحث والتطوير، وهي: برامج المصطلحات، برامج المعالجة الآلية، برامج البحوث الدلالية، برامج الترجمة الآلية، برامج أساليب تقويم المهارات اللغوية.

- 5- إنجاز وثيقة السياسة اللغوية القومية للغة العربية.
- 6- إنجاز دراسة مسحية لواقع تعليم اللغة العربية في الوطن العربي بدءاً من التعليم الأساسي وانتهاء بالتعليم الجامعي.
- 7- إنجاز القاموس المدرسي الموحد بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب بالرباط.
- 8- إنجاز مشروع تطوير المحتوى الرقمي على الشبكة بالتعاون مع المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.
- 9- التنسيق مع جامعة محمد الخامس في المملكة المغربية لإنجاز مشروع اختبارات الكفاية اللغوية على غرار اختبار «التوفل» باللغة الإنجليزية.
- 10- إنجاز دراسة عن تطوير استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام والإعلان.
- 11- إنجاز دليل مرجعي لرفع مستوى أعضاء الهيئة التدريسية لغوياً.
- 12- إنجاز دليل استرشادي للكاتب المؤلفة ضمن سلسلة «العربية لغتي».

6- مشروع تطوير اللغة العربية في دولة الإمارات: وهي مبادرة من سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وقد ظهرت في إمارة أبو ظبي «أكاديمية اللغة العربية» أواخر عام 2009 عقب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدوحة في آذار (مارس) 2009، ومؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق في آذار (مارس) 2008.

وجاء في البيان الصادر عن الأكاديمية:

«إيماناً منا بأهمية العناية باللغة العربية وضرورة تحديثها وتطويرها لاستيعاب إيقاعات العصر واتخاذ المبادرات الإيجابية الخلاقة، واستناداً إلى ما أثبتته هذه اللغة على مدى الحقب التاريخية المتلاحقة من قدرة على الصمود المكين والانطلاق المتجدد، وأمام التحديات الجسيمة التي تواجه اللغة العربية، والتي ما انفكت تتعاظم بحيث باتت تقلص إشعاعها، وتهدد مصيرها، ويخشى أن تنذر بأفول نجمها، نشأت في أبي ظبي «أكاديمية اللغة العربية» تجسماً للشعور العميق بالمسؤولية التاريخية نحو لغتنا العربية بما هي لسان النص المقدس، ومستودع تراثنا الحضاري، ورمز هويتنا الجامعة، وبما هي أداة التواصل في الفضاء العربي، وعدة الأمة في الإبداع وبناء الحياة حاضراً ومستقبلاً».

إنّ أكاديمية اللغة العربية مشروع ينطلق من التسليم بأن أفضل المسالك وأنجحها في مواجهة التحديات الراهنة هو الإقدام بجرأة تامة على الأخذ بناصية العلم في معالجة قضايا اللغة العربية لفض الإشكالات العالقة بتناولها، وجعلها اللغة المعبرة عن حاجات العصر ورهاناته النابعة من الثورة المعرفية الكبرى التي تعيشها الإنسانية قاطبة في زمننا الراهن.

إنّ الغاية البعيدة السامية التي ترمي إليها «أكاديمية اللغة العربية» هي أن تظل لغتنا العربية لغة حية، وأن ترقى إلى منزلة اللغات العالمية الكبرى، وأن تتعزز بكل المستجدات العصرية ولاسيما في مجال الطفرة الحاسوبية الرقمية لتحظى عندئذ

بالمكانة الاعتبارية المكينة في نفوس أبنائها من مختلف الأجيال. وبناء على ذلك ستعمل الأكاديمية على الاهتمام بالبرامج الحاسوبية المتصلة باللغة العربية في المجالات المختلفة من الترجمة ومعالجة النصوص إلى المعاجم والموسوعات. وستجعل ضمن أولوياتها تطوير طرائق تعليمها بالإفادة من النقلة المنهجية التي حققتها علوم التربية، كما ستجتهد في نشر الثقافة العلمية بواسطة اللغة العربية متوسلة بتنمية الذاكرة الرقمية في مختلف حقول المعرفة. ولن يفوت الأكاديمية الاهتمام بالوسائط الإعلامية ولا سيما في مجال البحث الفضائي الغزير.

7- مبادرة «ميثاق اللغة العربية»: أطلقها حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في أيار عام 2012، ومما جاء في هذا الميثاق:

المادة الأولى: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وذلك بحسب المادة السابعة من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة الثانية: اللغة العربية هي لغة الحكومة، وعليه تكون جميع الخطابات والمراسلات والوثائق والاتفاقات الرسمية والقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة عن حكومة دولة الإمارات باللغة العربية.

المادة الثالثة: اللغة العربية هي لغة التخاطب الرسمي ضمن الجهات الحكومية، وبين الجهات الحكومية والأطراف الأخرى ذات الصلة.

المادة الرابعة: اللغة العربية هي اللغة الأساسية في الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية مع إتاحة هذه الخدمات بلغات أخرى لغير الناطقين بالعربية عند الحاجة.

المادة الخامسة: اللغة العربية عنصر أساسي في التعليم في دولة الإمارات، ويجب على وزارة التربية والتعليم وجميع الجهات المعنية في الدولة أن تبذل قصارى جهدها لتطوير أساليب ومهارات تعلم اللغة العربية، وبناء قدرات مدرسي العربية في المدارس الحكومية والخاصة في الدولة بما يتطابق مع أعلى المعايير العالمية، كما توجه الحكومة الجهات المعنية لضمان التزام المدارس الخاصة بالتركيز على اللغة العربية لتمكين الطلاب الإماراتيين والناطقين بالعربية من امتلاك أدوات لغتهم.

وتفعيلاً لميثاق اللغة العربية أصدر المجلس الاستشاري للغة العربية برئاسة وزير الثقافة عام 2013 قراراً يقضي بوضع اختبارات موحدة تقيس مدى كفاءة الطلاب في استخدام العربية، كما أقر المجلس أهمية التنسيق مع مؤسسات النشر الرقمي والتواصل مع البلديات والدوائر الاقتصادية في إمارات الدولة. وكل هذه المبادرات لتمكين اللغة العربية والحفاظ على الهوية والأمن اللغوي.

8- قانون حماية اللغة العربية في قطر:

أقره مجلس الوزراء القطري في العاشر من شهر شباط لعام 2017، وورد فيه الطلب إلى الوزارات والمؤسسات الرسمية والمؤسسات التعليمية الرسمية في جميع مراحل التعليم والبلديات باستخدام العربية في جميع ما يصدر عنها من أنظمة وتعليمات ووثائق ومعاملات ومراسلات وإعلانات، كما أنه يلزم مؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها الحكومة بالتدريس باللغة العربية في جميع العلوم

والمعارف.

إن مشروع القانون الجديد يتضمن مواد ملزمة تهدف إلى سيادة اللغة العربية في كل مؤسسات الدولة وتعاملاتها.

9- قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر: أصدر المجلس الشعبي الوطني (البرلمان الجزائري) قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، ولكن هذا القانون جمد بإصدار مرسوم تشريعي يقضي بتجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية في 4 تموز (يوليو) عام 1992، وما زالت الأمور تترنح مكانها.

10- قانون مجمع اللغة العربية في القاهرة: لم يصدر قانون خاص لحماية اللغة

العربية في مصر، وإنما عدلت الفقرة (ز) من قانون مجمع اللغة العربية في القاهرة، ويتضمن التعديل إلزام الجهات في الدولة بتنفيذ قرارات مجمع اللغة العربية الرامية إلى سلامة اللغة العربية وحمايتها. وأعدّ المجمع حالياً قانوناً لحماية اللغة العربية تمهيداً لعرضه على البرلمان المصري لاعتماده. تلك هي بعض إجراءات قامت بها عدد من الحكومات العربية، ولسنا الآن في مجال الحصر، وإنما هي إشارات إلى جهود أنجزت على الصعيد الرسمي في بعض أقطار وطننا العربي.

2- إجراءات أهلية

لم يكن الاهتمام بقضايا اللغة العربية مقتصرًا على الحكومات والجهات الرسمية، وإنما اهتمت بها جمعيات ولجان أهلية كان ثمة هاجس عندها لحماية اللغة العربية إن في مشرق الوطن العربي أو في مغربه. ولسنا هنا في مجال الحصر، وإنما سنكتفي بالإشارة إلى بعض هذه الجمعيات على أنها نموذج لما يجري على الصعيد الشعبي في مجال الاهتمام باللغة العربية، والحرص على سلامتها وأمنها. ومن هذه الجمعيات:

1- جمعية لسان العرب: وهي منظمة أهلية نشأت في مصر عام 1992، وعنوانها «جمعية لسان العرب لرعاية اللغة العربية».

2- جمعية حماية اللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة: وهي جمعية أهلية جرى إشهارها بدولة الإمارات العربية المتحدة بالقرار الوزاري ذي الرقم 559 سنة 1999، واتخذت مقراً لها في إمارة الشارقة، ثم انتقلت إلى القصباء، وتمثلت أهدافها في غرس الاعتزاز باللغة العربية في نفوس أبنائها، والتوعية بأهمية اللغة العربية على المستويين الشعبي والرسمي، وحث الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على استخدام اللغة العربية، والعمل على تيسير تعليم العربية لأبنائها، ولغير الناطقين بها، وتنظيم المحاضرات والندوات وحلقات البحث بكل الأشكال المعروفة إعلامياً للنهوض باللغة العربية وسيادتها فصيحة في المجالات كلها، وذلك بعد أن استشرى التلوث اللغوي، بعضه أجنبي غربي، وبعضه أجنبي آسيوي، وبعضه الآخر محلي يرسل العنان للعامة.

ولهذه الجمعية لجان متخصصة، وهذه اللجان هي: اللجنة الثقافية، لجنة البحوث

والدراسات، اللجنة الإعلامية، لجنة العلاقات العامة، لجنة الإدارة والتنظيم، اللجنة النسائية، لجنة الرصد والمتابعة، اللجنة المالية، لجنة أصدقاء اللغة العربية في المدارس والمعاهد والجامعات.

أصدرت الجمعية مجلة متخصصة شهرياً باسم «العربية»، وقامت بطباعة عدد من الكتب المتخصصة بالعربية وعلومها نثراً وشعراً، إضافة إلى طباعة قصص للأطفال، والمشاركة في معارض الكتب المحلية والعربية. وتقيم الجمعية مؤتمراً سنوياً للغة العربية، وتقيم احتفالاً بمناسبة الاحتفال بيوم اللغة الأم، وتجري مسابقات تلفزيونية وإذاعية لوضع برامج ضمن «لغتنا هويتنا» في إذاعة الشارقة. وثمة برامج أنجزتها لتعليم مهارات اللغة العربية وأساليبها للعرب ولغير الناطقين بها بواسطة الحاسوب.

3- جمعية حماية اللغة العربية في مصر: تأسست عام 2000، وتعمل على

التعريف بخصائص اللغة العربية وميزاتها وجمالياتها في الإبداع الأدبي والفكري والعلمي. وتمنح عضوية الجمعية لكل غيور على سلامة اللغة العربية متحمس لتدعيم مكانتها في مصر والأقطار العربية. وتسعى الجمعية إلى إبلاغ ثلاث رسائل هي:

1- اعتزاز باللغة العربية وبمنزلتها، ويقين بقيمتها رغم كل مظاهر الإهمال وعناصر التحديات.

2- عتاب مرير لما يحدث من أهلها من هجر ومجافاة.

3- عين على الماضي تذكرة وذكرى، وأخرى على المستقبل ثقة وأمل، رسالة تقول: بقدر الاعتزاز باللغة، بقدر اليقين من تجاوز كل الصعاب والعقبات. أما آلية عمل الجمعية فتتمثل في الآتي:

1- الاتصال المباشر بال جماهير قدر الإمكان عن طريق الندوات المنتظمة.

2- الحرص على المشاركة في المناسبات الثقافية.

3- الاتصال المستمر بالمؤسسات والجمعيات المعنية بالتربية والثقافة.

4- الاتصال الدائم بأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة.

5- إبداء الرأي في محتوى الكتب المدرسية ومدى ملاءمتها لعقول التلاميذ أو الطلبة في المراحل العمرية المختلفة.

6- الإسهام في كتابة البحوث الهادفة إلى خدمة اللغة العربية والثقافة العربية.

7- النشر في الصحف والمجلات بوضوح دعماً لرسالة الجمعية نحو لغتنا العربية.

8- المضي قدماً في اتخاذ الخطوات والإجراءات الإدارية لإصدار مجلة فصلية لتكون مرآة للجمعية تعكس عليها نشاطاتها وإبداعاتها اللغوية.

9- فتح نوافذ مهمة على الشبكة (الإنترنت)، والقنوات المسموعة والمرئية للإسهام في تحقيق أهداف الجمعية.

ومن إنجازات الجمعية:

1- أسبوعيات طاهر أبو زيد: برنامج أسبوعي على إذاعة البرنامج العام.

2- لسان العرب من إذاعة صوت العرب: برنامج يومي يبث من صوت العرب.

- 3- ذكريات إذاعة: برنامج يومي على شبكة الشرق الأوسط.
 - 4- محكمة النقد: برنامج تلفزيوني أسبوعي على القنوات التعليمية.
 - 5- برنامج أجد هوز وبالعربي الفصيح على موجات الشرق الأوسط: برنامج إذاعي.
 - 6- برنامج شعري يومي: برنامج إذاعي على موجات صوت العرب.
 - 7- لغة العرب: برنامج يومي على شبكة صوت العرب.
- وفي جمهورية مصر العربية أيضاً الجمعية المصرية لتعريب العلوم، وهي جمعية أهلية تخدم اللغة العربية إلى جانب جمعية حماة اللغة العربية.

4- جمعية فعل أمر في لبنان:

- تأسست جمعية فعل أمر في لبنان بمبادرة من ناشطين في المجتمع المدني في لبنان تزامناً مع إعلان بيروت عاصمة عالمية للكتاب في شهر نيسان (أبريل) عام 2009، وهي جمعية ثقافية تهدف إلى:
- 1- نشر الوعي الثقافي بهدف الحفاظ على ثقافتنا ولغتنا العربية من خلال تقديم الأرضية المناسبة لاستحداث إنتاج ثقافي معاصر.
 - 2- الإسهام في بناء مجتمع عربي شبابي فاعل من خلال تشجيعه على تعرف ثقافته ومهمتها، وإنتاجه بها.
 - 3- العمل على نشر الثقافة العربية، وجعلها في متناول الجميع.
- وتعمل الجمعية على تسليط الأضواء على أهمية اللغة والتراث والتاريخ العربي، وقد اختارت اسمها من صلب القواعد العربية (فعل أمر) داعية إلى التحرك لمواجهة العولمة، وهيمنة ثقافة واحدة على العالم، وتهميش الهوية العربية. كما تعمل على استحداث وعي ثقافي عند جيل الناشئة والشباب، وخصوصاً فيما يتعلق بأهمية اللغة وارتباطها المباشر بالهوية والإنتاج الإبداعي الثقافي.
- وتنطلق الجمعية في إطلاق عملها من مقررات المؤتمر العالمي حول «حق الشعوب بالحفاظ على لغتها الأم»، ومن تقرير اليونسكو الذي تضمن الإشارة إلى أن اللغة العربية تعتبر من اللغات المهددة نظراً لعدم تطورها، وسيطرة اللغات الأجنبية، وخاصة الإنجليزية على المؤسسات التربوية في البلدان العربية.
- قامت الجمعية بتنفيذ حملات عدة لتوعية الشباب والجمهور، ومن شعار إحدى حملاتها «بحكيك من الشرق بترد من الغرب»، وشعار آخر هو «نحن لغتنا»، وشعار «تخدمنا كل يوم فلنخدمها يوماً»... الخ.

قانون اللغة العربية في الدول العربية والدول الإسلامية:

- وهو القانون الذي وضعه المجلس الدولي للغة العربية، ويشتمل على قسمين أولهما قانون اللغة العربية في الدول العربية، وثانيهما قانون اللغة العربية في الدول الإسلامية. وفيما يلي فكرة عن مضمون كل قسم.
- 1- **قانون اللغة العربية في الدول العربية:** ويشتمل على سبعة فصول، وثمة الأسباب الموجبة للقانون وضعت قبل الفصول التي شملت ثلاثاً وعشرين مادة، وفي الفصل الأول ذي العنوان «تعريفات» أربع مواد هي: قانون اللغة العربية، اللغة والسيادة، اللغة العربية «اللغة الوطنية»، مسؤولية التعريب.

وفي الفصل الثاني ذي العنوان «واجبات الدولة» خمس مواد هي: تعليم اللغة العربية، اللغة العربية والصناعات، الوظيفة واللغة العربية، القوانين والسياسات، مجامع اللغة العربية.

وفي الفصل الثالث ذي العنوان «الهيئات العربية والوطنية للتعريب والترجمة» مادتان اثنتان هما: الهيئة العربية للتعريب والترجمة، والهيئة الوطنية للتعريب والترجمة.

وفي الفصل الرابع ذي العنوان «التعريب والترجمة» مادتان اثنتان هما: التعريب، والترجمة، في حين أن الفصل الخامس لا يشتمل إلا على مادة واحدة هي مجالات التعريب، وعنوان الفصل «نطاق التعريب».

وفي الفصل السادس ذي العنوان «في اللغات المحلية والأجنبية واللهجات العامية» ثلاث مواد هي: اللغة المحلية، اللغة الأجنبية، اللهجات العامية.

أما الفصل السابع والأخير من هذا القسم فهو «أحكام مختلفة»، ويشتمل على ست مواد هي: تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، المظهر العام والبيئة، الاستثمار في اللغة العربية، إصلاح اللغة العربية، مخالفة قانون اللغة العربية، العمل بالقانون.

2- قانون اللغة العربية في الدول الإسلامية: ويشتمل على خمسة فصول،

وثمة الأسباب الموجبة في بداية القسم. وفي الفصل الأول ذي العنوان «تعريف» مادتان اثنتان هما: قانون اللغة العربية، اللغة العربية والدين. وفي الفصل الثاني ذي العنوان «واجبات الدولة» أربع مواد هي: اللغة العربية والديانات الوطنية، اللغة العربية لغة ثانية، سن القوانين، الهيئة الوطنية.

وفي الفصل الثالث ذي العنوان «المدارس والمعاهد والمراكز والمؤسسات» ثلاث مواد هي: إعداد المعلمين والمعلمات، الأقسام التخصصية، النشر والتأليف.

وفي الفصل الرابع ذي العنوان «المناهج والخطط الدراسية» مادتان اثنتان هما: المناهج الدراسية، التقويم المستمر.

أما الفصل الخامس والأخير فعنوانه «العقوبات»، ويشتمل على ثلاث مواد هي: الاعتداء على اللغة العربية، المخالفات والعقوبات، العمل وقانون اللغة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن اتحاد المحامين العرب درس مشروع القانون وأقره،

وأرسل الأمين العام للاتحاد المحامي عمر محمد زين كتاباً ذا الرقم 189 والتاريخ 2013/7/29 باعتداده إلى المنسق العام للمجلس الدولي للغة العربية الأستاذ الدكتور

علي بن عبد الله بن موسى، وفي تقديم القانون ورد ما يلي: «يسر المجلس الدولي للغة العربية أن يضع هذا القانون تحت تصرف القادة العرب والمسلمين والمسؤولين

وأصحاب وصناع القرار والإداريين والمشرعين والمخططين والقانونيين والمعنيين باللغة العربية للاستفادة منه، والاعتماد عليه في وضع سياسات لغوية تحافظ على

اللغة العربية أساساً للهوية والثوابت والمرجعيات، والعمل على تعليمها بشكل سليم، وفرض التعليم والعمل والتعامل بها في بلداننا العربية بقوة القانون أسوة بغيرها من

لغات العالم في الدول المتقدمة على مستوى الفرد والمجتمع، والمؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والعربية والإسلامية مع مراعاة الاستفادة القصوى وفق هذا القانون

من اللغات الأجنبية بما يحقق المصالح العامة والخاصة.

خامساً- متطلبات توفير الأمن اللغوي العربي

إنّ توفير الأمن اللغوي على نطاق الساحة العربية لا يكون بالنيات الحسنة، ولا بالتمنيات وكثرة التوصيات، وإنما بالحماية القانونية لوضع حدّ للتحديات التي تتعرض لها اللغة من أعدائها والمتقلتين من أبنائها الذين يتفاخرون بلسان غيرهم، ويتكبرون للغتهم.

ولنقلها بكل صراحة وشفافية إن واقعا اللغوي يدعو إلى الأسف وعميق الأسى لأننا فقدنا البوصلة في الوقت الذي نهضت المجتمعات في مشرق الأرض ومغربها بلغتها الأم. أما نحن العرب فنُدعي أننا مستقلون في أقطارنا، ولا نعلم معنى الاستقلال إذا كانت اللغة الأجنبية تحل محل لغتهم التي تنص على استعمالها دساتير دولهم، ومن يلق نظرة على واقع اللغة العربية في الدول العربية يجد أن ثمة بوناً بين ما تنص عليه الدساتير، وما يطبق على أرض الواقع، وأن ثمة تلكواً في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات والندوات، وأن التوصيات المتعلقة بالتعريب في ستينيات القرن الماضي ما تزال تتكرر، ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة، وأن ثمة عزوفاً عن تطبيق مواد قوانين حماية اللغة العربية التي سبقت الإشارة إليها، وتوانياً عن تنفيذ التعريب، ولقد دعا وزراء التعليم العالي، ووزراء الصحة، وعمداء كليات الطب في الوطن العربي في مؤتمرهم الذي عقد في دمشق في مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى تدريس العلوم الصحية باللغة العربية، وأن ينجز ذلك كلياً في عام 2000، وها نحن أولاء في العقد الثاني من الألفية الثالثة نرى أن تدريس العلوم الصحية يجري باللغة الأجنبية في الجامعات الخاصة في الوطن العربي، وفي أغلب الجامعات الحكومية في الوقت نفسه. وفي تونس على سبيل المثال كان أول قرارات توحيد المنظومة التعليمية سنة 1958 ينص صراحة على العمل لتعريب التعليم بمختلف مراحلها خلال عشر سنوات.

وجاء في بيان تونس بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية أنه بعد 7 نوفمبر 1987 وضع الميثاق الوطني الذي وقّعت عليه جل الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد آنذاك، وينص صراحة على أن هوية الشعب عربية إسلامية متميزة، وورد فيه بالنص «إن المجموعة الوطنية مدعوة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم، وإن التعريب مطلب حضاري، ويتحتم السعي إلى تطوير اللغة الوطنية والارتقاء بها حتى تنهض بكفاية واقتدار بقضايا العلم والتقانة (التكنولوجيا) والفكر المعاصر خلقاً وإبداعاً.

وفي 5 يوليو 1993 صدر قانون يجعل الصيغة العربية للنصوص القانونية والترتيبية المرجع الوحيد عند كل تنازع في الشرح والتأويل، وينص على تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارة والمحيط العام، وعلى إدراج العناية باللغة العربية ضمن مخطط تأهيل الإدارة، وعلى حظر استعمال أي لغة أجنبية في المراسلات الموجهة إلى التونسيين.

وفي سنة 1994 أصدرت الوزارة الأولى أوامرها إلى مختلف الإدارات بتطبيق القانون وتوصيات للأجهزة الإعلامية بتتقية لغة التخاطب والمحاوره والتنشيط من الألفاظ الأجنبية.

تلك هي إجراءات اتخذتها الدولة على المستوى القانوني النظري، فما واقع حال اللغة العربية في ضوءها؟

إنّ واقع حال اللغة العربية في جميع مستويات استعمالها وأوجه التعامل معها وبها، فهو واقع مريض وشاذ، ويتنافى وأحكام الدستور والقوانين، ويهدد الهوية، ويعيق كل مسار للتطور والنهوض الوطني والقومي.

وتتجلى أعراض هذا الواقع في مختلف الميادين تعليمياً وإعلامياً واستعمالاً عاماً وإدارياً ومحيطاً، فالتعليم يشهد في جميع مستوياته ضعفاً في الممارسة اللغوية تخاطباً وإنتاجاً عند المتعلمين وبعض المعلمين. وما زالت المواد العلمية تدرس فيه باللغة الفرنسية، ويعتمد المجال الإعلامي بمختلف أنواعه لغة هجينة ملوثة لا تمت إلى العربية بصلة حتى في القنوات العمومية، ولغة الشارع التونسي في المدن خاصة يصعب إدراجها ضمن الخطاب العربي، وأصبح المحيط الحضري على هيئة يصعب معها الإحساس بالسير في شوارع بلد عربي إذا نظرت إلى لافتات المحال ومعلقات الإعلانات...

وهذه الحال يشهدها المرء في الدول العربية كافة، وإن كانت تختلف عناصرها ومكوناتها من حيث الدرجة والمستوى، ويتساءل: أليكون الحل لتجاوز هذه الحال في اعتماد اللغة الأجنبية بدلاً من العربية أو اعتماد العامية والهجين اللغوي بديلاً عنها؟ والواقع لن يفلح العرب في كسب رهان التاريخ لا بواسطة اللغة الأجنبية ولا بوسائط لهجاتهم المحلية العامة، ولو أرادوا أن يفعلوا ذلك بالأجنبية لظلوا تابعين طول الدهر ولعجزوا أن يصيروا يوماً متبوعين، ولو شاؤوا أن يفعلوا ذلك بالعامية لتراكم عليهم التخلف عقوداً ريثما يجروّن لهجاتهم جراً ليصعدوا بها إلى مرتبة الأداء الذهني المصفى، فاللغة ليست وعاء، ولا اللغات أوعية، والوهم يوحى إلى هؤلاء أنك بأي لغة تستطيع أن تصنع حضارة، ونسأل: من الذي بوسعه أن يقول لنا ماذا سيفعل العرب بالثورة الرقمية، وبفضائها الافتراضي، وبكل منظوماتها الحاسوبية إذا تخلوا عن لغتهم الفصحى، وراحوا يتحسسون التقنية العالية بواسطة اللغة الأجنبية أو بواسطة العامية؟ كيف نربي الناشئة منذ البداية على ثقافة الحاسوب إن نحن لم نرع مهارته باللغة القومية الناضجة والراسخة؟

إنّ مجتمع المعرفة الذي ينشد التنمية، ويتكى على الاقتصاد الخادم للمعرفة والمستثمر لها في الوقت نفسه سيظل متعزراً خارج دائرة اللغة القومية. ومن حظ العرب أن لهم لغة قومية لها جاهزية توّهلها لاحتضان الثورة المعرفية، وإن توطين العلم وما ينجم عنه من تقنيات أمر مستحيل استحالة قاطعة خارج دائرة اللغة القومية الرمز الأعلى في الوعي الجمعي المعبر عن الهوية. وليس من سبيل إلى الأخذ بأسباب التنمية إلا بالاعتماد على لغة قومية تجمع ولا تفرّق، وتوصّل ولا تستأصل، وتستزرع ولا تجتث. (18)

وما دامت كل الصيحات التي تنأى عن استعمال العربية الفصيحة تعد نغمات نشاز وتبقى الفصيحة هي الغالبة والمنتصرة، إلا أن حمايتها والحفاظ عليها والارتقاء بها إلى مدارج القوة والسيرورة والانتشار يستلزم ذلك كله اتخاذ الإجراءات الآتية

(18) الدكتور عبد السلام المسدي- الهوية العربية والأمن اللغوي- مرجع سابق.

تحقيقاً للأمن اللغوي:

1- تطبيق قوانين حماية اللغة العربية بكل جدية في الأقطار التي صدرت فيها قوانين للحماية على أن يكون الحكام والمسؤولون قدوة أمام الآخرين في الالتزام بالعربية السليمة، ومثلاً في تطبيق القانون، وأن تسعى الدول العربية التي لا قانون للحماية فيها إلى وضع هذه القوانين أسوة بما يجري في دول العالم، ولنتذكر أن قانون حماية اللغة الفرنسية صدر أمر رئاسي بتطبيقه في الثالث من مارس (آذار) عام 1995، وجاء في فصله الأول: «إنّ لغة الجمهورية طبقاً للدستور هي اللغة الفرنسية، وهي الركن الجوهري في السيادة الفرنسية وفي تراثها، وهي لغة التعليم والعمل والمبادلات والمصالح العمومية، ثم هي الصلة الفضلى بين الدول المكوّنة للمجموعة الفرانكفونية». وتطرق القانون إلى إجراءات زجرية فيما يتعلق بالتهاون في استعمال اللغة في الحياة العامة، ولاسيما في مجال الإعلام والإعلانات.

2- التوعية اللغوية: إذا كان المسار الأول في تحقيق الأمن اللغوي يتطلب تنفيذ قانون حماية اللغة، فإن المسار الثاني الذي لا يقل أهمية عن المسار الأول هو توفير الوعي اللغوي في عقول أبناء الأمة كي يكونوا على قناعة وإيمان بأهمية اللغة القومية، ودورها في الحفاظ على هوية الأمة وذاتيتها الثقافية. فإذا تسلح أبناء الأمة بالوعي الحضاري والإرادة الكاملة والمتحررة والرامية إلى الانطلاق من قيود الواقع وتغييره نحو الأفضل اعتماداً على المكونات الثقافية الأساسية للأمة وعدم التعارض معها، على أن يكون بناء التنظيم المعوّل عليه ينسق بين المكونات الثقافية، ويعمل على تقدمها في الاتجاه الصحيح، ويحفظها من الجمود والتبعية للغرب، على أن يتسم هذا التنظيم بالشمول والتكامل بين العناصر الثقافية، وهذا التنظيم يتوجه نحو تحقيق الأمن الثقافي العربي وحاملته اللغة.

مراجع البحث

- 1- أمنة وكيل- ملامح التخطيط اللغوي في إسبانيا بين الصراع اللساني وحتمية التعايش- قسنطينة- الجزائر 2016.
- 2- الدكتور بسام بركة- نحو أمن لغوي عربي حفاظاً على الهوية- جريدة الحياة- العدد الأربعاء 30 أيلول سبتمبر 2015.
- 3- الدكتور صالح بلعيد- في المسألة الأمازيغية- دار هومة- الجزائر 1993.
- 4- الدكتور طه حسين- نقد وإصلاح- دار العلم للملايين- بيروت 1936.
- 5- الدكتور محمد عبد السلام المسدي- العربية والأمن اللغوي- المركز العربي للأبحاث ودراسة اللسانيات- دراسة وتوثيق- بيروت 2014.
- 6- الدكتور محمود أحمد السيّد- في رحاب لغتنا العربية- الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق 2017.
- 7- مصطفى المحمودي- العالم الإعلامي الجديد- عالم المعرفة- الكويت دبت.
- 8- مصطفى محمد طه- الهوية بين الشكل والمضمون- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الأردن- مجلة التسامح- العدد الرابع- عمان 2004.
- 9- ممدوح عبد الحميد- المجلس الوطني يطالب بقانون لحماية اللغة العربية- أبو ظبي 2014.
- 10- مؤسسة الفكر العربي- أزمة اللغة العربية في الحاضر العربي.
- 11- الدكتور ميشال زكريا- قضايا ألسنية تطبيقية- دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة الأولى 1993.